المصدر :
التاريخ :

حول: الاتفاق الفلسطيني ـ الاسرائيلي: الخلفيات والأبعاد والنتائج (ندوة):

عقدت مجلة **المستقبل العربي** ندوة في الرباط بتاريخ ١٤/ ١٠/ ١٩٩٣ في موضوع «الاتفاق الفلسطيني ـ الاسرائيلي: الخلفيات، والأبعاد، والنتائج». وشارك فيها، وفق الترتيب الالفبائي، السادة:

ابراهيم ابراش

باحث فلسطيني، استاذ جامعي في كلية الحقوق ـ جامعة محمد الخامس ـ الرباط

خالد السفياني

محام، عضو المكتب الوطني للجمعية المغربية لمساندة الكفاح الفلسطيني.

عبد الإله بلقزيز

باحث مغربي، الأمين العام لـ «المنتدى المغربي العربي» ـ الرباط.

المهدي المنجرة

أستاذ جامعي في كلية الحقوق ـ جامعة محمد الخامس ـ الرباط

واصف منصور

كاتب فلسطيني مقيم في المغرب، مسؤول الإعلام في سفارة فلسطين في الرباط.

أدار الندوة وأعدّ تقريرها

عبد الإله بلقزيز

ممثل مركز دراسات الوحدة العربية في المغرب.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

عبد الإله بلقزيز باسم **مركز دراسات الوحدة العربية**، أرحب بالإخوة الأساتذة الذين لبّوا دعوته إلى المشاركة في حلقة النقاش هذه المكرسة لتبادل الرأي في موضوع الاتفاق الفلسطيني ـ الاسرائيلي المعروف بـ «**اتفاق غزة ـ أريحا أولاً**». لقد طرح هذا الاتفاق جملة من التساؤلات، واستثار العديد من المواقف والردود ـ في الساحتين الفلسطينية والعربية ـ تراوحت بين التأييد والاعتراض، وانبرى أصحابها إلى الدفاع عنها بحشد ما يمكن حشده من أسانيد وقرائن توسلوا بها لتبرير ما ذهبوا إليه من مواقف. ولما كان الموضوع حساساً إلى درجة كبيرة، فقد كان من الطبيعي أن تتبلور حوله تصورات مختلفة تتداخل فيها وجاهة الرأي وحدّة الانفعال والعنف اللفظي، مع رتابة التبرير. ونحن ـ في هذه الندوة ـ نقترح أن نقارب الموضوع مقاربة هادئة وموضوعية بعيداً ـ ما أمكن ـ عن أحكام القيمة. كما نقترح أن نفتح فيه حواراً حرّاً من ثلاثة مداخل رئيسية:

المدخل **الأول**: هو **الشروط** التي حصل فيها الاتفاق ودرجة تمثّل وإدراك مواطن الضعف والقوة في المشهد الدولي والاقليمي والوطني الفلسطيني لدى قيادة منظمة التحرير الفلسطينية التي أقدمت على توقيعه.

المدخل **الثاني**: هو علاقة الاتفاق **بالنظام المؤسسي الفلسطيني**: هل جرى احترام المؤسسات الوطنية الشرعية، والنظم والمعايير الديمقراطية، عند إخراجه، وما هي الآثار التي يُحتمل أن تنجم عنه على صعيد الحركة الوطنية الفلسطينية عموماً ـ ومنظمة التحرير خصوصاً ـ وعلى صعيد الوحدة الوطنية الفلسطينية في الأرض المحتلة وفي اللجوء؟

المدخل **الثالث**: هو الذي نقارب فيه حدث الاتفاق ضمن **سياق الصراع العربي ـ الصهيوني ومستقبل هذا الصراع** في أبعاده المختلفة: القومية والدينية والحضارية.

المهدي المنجرة: من الضروري تحليل الوضع الدولي لفهم ما حصل، لأن ما حصل نتاج تغيير جذري بعد العام ١٩٩٠، وخاصة بعد الحرب ضد العراق. وهو تغيير بدأ التخطيط له منذ فترة مبكرة، كما تدلّنا على ذلك كتابات استراتيجية عديدة. فلقد كان واضحاً منذ حرب الخليج، ومنذ بداية حصول هذا التغيير الدولي أن القضية الفلسطينية ستكون مستهدَفة. ولقد كتبت شخصياً في العام ١٩٩١ أنني بتّ أخشى على الجزائر، وأخشى على منظمة التحرير، وعلى اليمن، وعلى السودان، وعلى الأردن. الآن أستطيع أن أقول إنه كان لي الحق أن أخشى على الجزائر، وها أنذا أملك الحق في أن أخشى على منظمة التحرير أيضاً، بل على أكثر منها: على فلسطين. لقد دخلنا عهد ما بعد الاستعمار، والمنظمة وجدت نفسها في مأزق في علاقتها بالنظم العربية بعد موقفها الوطني في حرب الخليج، لأن تلك النظم كانت آلة في عمل هذا الاستعمار الجديد على صعيد المنطقة. وقد كان ذلك أمراً طبيعياً بحكم موقع الضعف الذي كانت فيه المنظمة أمام أنظمة تنخرط في الاستراتيجيا الغربية المهتمة ـ في الوقت الراهن ـ بشيء واحد هو **الاستقرار**. وغير خافٍ أن هذا الاستقرار في منطقتنا ـ وبالمضمون الأمريكي ـ لن يتم إلاّ على حساب حقوق الشعب الفلسطيني.

لم يحصل، الآن، إلاّ ما كنا قد توقعناه في السيناريوهات التي وضعناها في مشروع الاستشراف الذي أنجزه مركز دراسات الوحدة العربية، وخاصة سيناريو التجزئة. فالوطن العربي يعيش الآن نتائج هذا المشهد، والاتفاق الفلسطيني ـ الاسرائيلي حلقة في مسلسل تلك النتائج ليس أكثر. ولقد كان هدف الهيمنة الجديدة هو تكريس هذا التفتيت. ويمكن القول إنها نجحت في ذلك

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

منذ استطاعت أن تجند الحكومات العربية في الحرب ضد العراق، ومنذ استطاعت أن تدفعها إلى التحلل من التزاماتها تجاه القضية الفلسطينية.

وعليه، يمكن القول إن المجال أمام منظمة التحرير كان ضيقاً جداً، فضلاً عن ان ازمتها المالية فاقمت من هذا الوضع إلى حد كبير، هذا من دون الحديث عن تضييق الخناق عليها من طرف الانظمة العربية. فاختارت أن تدخل في حل سياسي مع الدولة الصهيونية بعيداً عن أي تنسيق مع هذه الانظمة، مما أسفر عن اتفاق غزة ـ أريحا.

في الواقع، هناك روايا عديدة لقراءة هذا الاتفاق. ولن أتناول منها الزاوية الفلسطينية لأسباب لا أريد الحديث فيها. يبدو لي ـ شخصياً ـ أن ما تمّ في مفاوضات واشنطن هو استمرار لـ «كامب ديفيد». لكن الاتفاق الفلسطيني ـ الاسرائيلي أسفر عمّا هو أقل مما جاء في «كامب ديفيد»! بل حتى في الإخراج السياسي للاتفاق، كانت «كامب ديفيد» أقل إذلالاً. ويكفينا ـ لفهم هذه العلاقة بين الاتفاقين ـ أن نعرف الدور الذي لعبته مصر في هذا الموضوع، والذي رُسم لها ـ في الأصل ـ منذ توقيع «كامب ديفيد». هل يتعلق الأمر باستسلام القيادة الفلسطينية؟ هذا أمر آخر، ما يهمني هو أن ما حصل يندرج في مخطط غربي لتفتيت الوطن العربي. وهذا المخطط ـ قبل كل شيء ـ ذو بعد حضاري. وعلينا ألاّ نستغرب ذلك لأن الصراع الحضاري صار ـ الآن ـ أساس كل الصراعات في العالم المعاصر. لقد كتب فونتين في جريدة **لوموند** أن العدو الأساسي هو الإسلام. وقال رابين الشيء نفسه، ولم يتوقف الكتّاب الغربيون عن إعلان ذلك. فهل هناك دليل أكثر من هذا؟

بهذا الاتفاق دخلت منظمة التحرير في لعبة. فبعد الآن لن تقوم اسرائيل بحماية أمنها، سيقوم بذلك الفلسطينيون ضد أنفسهم! كما إن الاتفاق يعكس الفارق في التصور للبعد الحضاري للصراع بين المنظمة واسرائيل. ففي خطاب الرئيس عرفات في واشنطن يغيب هذا البعد الحضاري تماماً، فكأننا من دون مرجعية، وكأن فلسطين لا ماضي لها ولا شهداء. بينما نجد في خطاب العدو افتخاراً بالماضي اليهودي من دون تنازل! ربما كان الفلسطينيون يملكون حق التصرف في شؤونهم، ولكن، هناك جوانب في القضية تهم كل الوطن العربي وتمسّ نضالاً ما زال جارياً ومستمراً، داخل فلسطين نفسها. وهذا الاتفاق يقف ضده!

وأختتم مداخلتي بالقول إن الصهيونية تمتلك رؤية، وتعرف ماذا تفعل بعقل استراتيجي، أما أزمة العرب والفلسطينيين فهي في غياب هذه الرؤية! إن وراء اسرائيل الغرب كله، والحضارة المسيحية ـ اليهودية، أما العرب فلم يدركوا بعد مقدار ما يرتكبونه منه خطأ حين يتجاهلون خلفيتهم الحضارية الاسلامية. نعم، أعرف حجم الامتحان الذي تتعرض له قيادة المنظمة بسبب صعوبة الموقف، وقد تكون مغلوبة على أمرها في ما اتخذته من مبادرات، ومضطرة إلى ذلك اضطراراً. لكن المشكلة التي أتناولها تتجاوز هذا النطاق المحدود لتمسّ مصير صراع حضاري كامل في المنطقة. لذلك أفضل ـ في هذه المداخلة ألاّ أعبّر عن موقف سياسي مباشر، وأن اكتفي بإثارة الانتباه للأبعاد الكبرى للصراع العربي ـ الصهيوني.

ابراهيم ابراش: مثلما أشار المهدي المنجرة، إن الاهتمام بالبعد التاريخي والدولي مهم لفهم ما يجري الآن، باعتبار أن الاتفاق الفلسطيني ـ الاسرائيلي اتفاق حول قضية هي القضية الفلسطينية. هنا يُطرح سؤال حول تعريف هذه القضية تعريفاً شاملاً. ما هي هذه القضية؟

إن لهذه القضية خصوصية تتميز بها من غيرها من قضايا العالم المعاصر. فهي تحتوي أو

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

تستوعب قضايا عدة مجتمعة كما هي راسخة في أذهاننا. هناك البعد الوطني الفلسطيني، ويعبّر عنه المشروع الوطني الفلسطيني؛ وهناك البعد القومي العربي باعتبار تداخل القضية الفلسطينية مع المشروع القومي العربي. ثم هناك البعد الديني بسبب ما تمثّله القدس من رمزية دينية. وأخيراً، هناك البعد الدولي بسبب تحالف الصهيونية والاستعمار وتحالف حركة التحرر الوطني الفلسطينية مع حركة التحرر الوطني العالمية والمنظومة الاشتراكية. إنها، باختصار، نقطة التقاء كل هذه الأبعاد والمشاريع. وهي ـ كما فُهمت وكما ترسخت في الأذهان ـ محصلة هذه العوامل جميعها.

يجب، إذاً، وعي القضية الفلسطينية من هذا المنطلق. بل حتى لو رجعنا إلى المشروع الوطني الفلسطيني، الذي يجسده «الميثاق الوطني»، نجد أن هذا الميثاق صيغ في ضوء إدراك فلسطيني عال بتداخل تلك الأبعاد المختلفة في تحديد طبيعة القضية الفلسطينية. لا شك في أن نهوض المشروع الوطني الفلسطيني كان كبيراً في الستينيات مع انطلاقة الثورة. ولكن ينبغي ألّا ننسى دور المشروع القومي العربي في تغذيته. بل ينبغي ألّا ننسى أن منظمة التحرير وُلدت في أحضان جامعة الدول العربية. ونستطيع أن نقول إنها ولدت في فكر جمال عبد الناصر، ووُظفت ـ آنذاك ـ باعتبارها أداة من أدوات الصراع العربي ـ الصهيوني، بصرف النظر عمّا سيؤول إليه ذلك التوظيف بعد الستينيات.

وينبغي ـ في المقابل ـ ألّا ننسى أن صياغة الميثاق وُلدت في أحشاء البُعد الدولي، في اجواء التحالف بين الحركة الوطنية الفلسطينية ـ كجزء من حركة التحرر العربي ـ وحركة التحرر في العالم. ولذلك، في اعتقادي، لم تجرِ صياغة المطالب الوطنية الفلسطينية في الميثاق اعتماداً على القدرات الذاتية للثورة فقط، بل اعتماداً على القدرات العربية والدولية، أي على الحلفاء الذين من مصلحتهم مواجهة المشروع الصهيوني. ومن المظاهر الدالة على فعل العامل الدولي في أحداث وتطورات القضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الصهيوني، نشأة القضية الفلسطينية ذاتها. لقد بدأت هذه القضية في التاريخ المعاصر بفعل فاعل خارجي هو التآمر الاستعماري منذ وعد بلفور، مروراً بالتحالف الاستعماري ـ الصهيوني إلى الآن. وفي كل المحطات التاريخية الكبرى كان المشروع الصهيوني يتغذى من فعل العوامل الخارجية. لقد خرج إلى الوجود عام ١٩١٧ في ظل نظام دولي جديد قام بعد نهاية الحرب العالمية الأولى، وتحوّل إلى دولة وكيان في ظل نظام دولي جديد نشأ عقب الحرب العالمية الثانية. فكانت هذه التحوّلات تصبّ في خانة المشروع الصهيوني تقوية وترسيخاً. وها هي تحولات العالم الجارية وبوادر قيام نظام دولي جديد، تعيد التأكيد مجدداً على هذه العلاقة من التلازم بين فعل العامل الخارجي ونموّ المشروع الصهيوني، وبالمقابل على دور العامل الخارجي في إعاقة حركة المشروع الوطني الفلسطيني.

ينبغي أن نضع هذه الصورة، إذاً، في الذهن ونحن نقرأ الاتفاق الفلسطيني ـ الاسرائيلي. فالقضية الفلسطينية ـ في الاتفاق ـ لم تعد تحمل التعريف نفسه الذي حملته في الستينيات. إذ جُرّدت من بُعدها القومي بعد انكسار الحركة القومية العربية وتراجعها وفشل حركة التحرر الوطني العربية. كما جُرّدت من بُعدها التحرري العالمي بعد تراجع حليفها الاستراتيجي العالمي. والاتفاق يعرض الصراع كصراع بين الحركة الصهيونية، بما تمثّله من قوة ومن شبكة عالمية من التحالفات مع الأطراف الفاعلة في النظام الدولي الجديد، وبين شعب فلسطيني نصفه خاضع للاحتلال والآخر مشتت في أرض الغربة. وطبيعي أن هذا النمط من تشخيص الصراع يرفع الستار عن مستوى عال من الاختلال في علاقات القوة لصالح الصهيونية، وهذا ـ بالذات ـ ما

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

نلمسه في الاتفاق. غير أنه ينبغي الانتباه إلى أن القيادة الفلسطينية لم تكن أمام خيارات كثيرة، واقول هذا بعيداً عن اي حكم. هل اخطأت، ام هل أصابت؟ هذا يتعلق بنوع التقويم الذي نقوم به. على انه يجب ألّا يكون تقويماً للاتفاق معتمداً على نصوص «الميثاق الوطني»، لكن معتمداً على الواقع وإمكاناته أو ممكناته. وهنا يمكن أن يقع خلاف في تحديد معنى الواقع والممكن. السؤال الملحّ الآن هو **إلى اي حدّ من الممكن ان نجعل الاتفاق الفلسطيني ـ الاسرائيلي حدثاً لا يلغي الحق الوطني الفلسطيني او يجتزئه**؟ اي بدلاً من أن يصبح مشروعاً لتصفية القضية الفلسطينية، كيف يمكن تحويله إلى محطة لتعامل جديد مع هذه القضية؟

واصف منصور: في البداية أودّ أن أقوم بإعادة تحديد مفاهيم هذا الحوار. إننا نتحدث عن «اتفاق غزة ـ اريحا اولاً». هذا ليس اتفاقاً. إنه «إعلان مبادىء»، وشتّان ما بينهما. حتى إن الأردنيين سمّوا ما اتفقوا عليه مع اسرائيل بجدول الأعمال. «إعلان المبادىء» هذه وثيقة تتضمن نقاطاً سيجري التباحث بشأنها للوصول إلى اتفاق.

سأذهب في الاتجاه نفسه الذي ذهب فيه الإخوة في حديثهم، لأتحدث عن البعد العربي في هذه القضية. ولقد تحدث الأخ ابراهيم ابراش عن الجانب الايجابي في هذا البعد، وأنا أريد أن أتحدث عن الجانب السلبي. نحن في قراءتنا التاريخ والاحداث، نجد أن قيام دولة اسرائيل لم تكن تُستَهدف فيه فلسطين وحدها، بل كان يُستَهدف فيه كل الوطن العربي. والمشكلة أن استهداف الغرب الوطنَ العربي جاء على حساب فلسطين. هذا جانب سلبي **أول**. الجانب السلبي **الثاني** يكمن في أن هناك انظمة عربية قامت إما على اشلاء فلسطين أو ملوّحة بتحرير فلسطين لتستمد بقاءها من ذلك التلويح! الجانب السلبي **الثالث** يتعلق بتهافت الوضع العربي. يقول الأخ ابراهيم إن الثورة الفلسطينية انطلقت من فكر جمال عبد الناصر. أنا أقول إنها جاءت من سلبية الوضع العربي. لأن منظمة «فتح» قالت عندما أطلقت الرصاصة الأولى، إن الأحزاب العربية في المشرق، والحكومات العربية في المشرق، فشلت في أن تشق الطريق لتحرير فلسطين، فلذلك لا بد من الاعتماد على الذات أولاً بقيام حركة وطنية فلسطينية تمارس الكفاح المسلح.

أريد، أيضاً، أن أكمل ما بدأه المهدي المنجرة من حديث عن الوضعية الدولية التي جاء فيها اعلان المبادىء. أنا متفق معه على الصورة التي قدمها عن هذه الوضعية بعد انهيار حلف وارسو ونهاية الحرب الباردة. لكنني أرغب في أن أقول، بصراحة، إنه لا يجوز أن نعلّق كل شيء على الخارج. مَن الذي أوصلنا إلى هذه الوضعية؟ إنه واقعنا العربي. إن المذابح الأساسية التي تعرضت لها الثورة الفلسطينية لم تكن على يد الاسرائيليين، وإنما على يد الأنظمة العربية! مَن أبْعَدَ المقاتل الفلسطيني عن حدود وطنه؟ من الذي يعاقب منظمة التحرير الآن على موقفها في حرب الخليج؟ إنها الأنظمة العربية. لقد اضطرت هذه الأنظمة، أمام زخم الأحداث في أواخر الستينيات، إلى أن تمالىء شعور الشعب العربي وتصفّق للثورة الفلسطينية، وهي ـ في حقيقتها ـ كانت تخطط لذبحها! لأنها لم تكن ترى فيها إلّا خطراً عليها. وأنتم تعرفون ـ جميعاً ـ سلسلة المجازر التي تعرضنا لها منذ ربع قرن.

هذا المسلسل، الذي قامت بإنجازه هذه الأنظمة العربية دفاعاً عن كراسيها، قاد الوضع إلى الطريق المسدود الذي تحدث عنه الإخوان. فمن **الجانب الفلسطيني**، وجدت قيادة منظمة التحرير نفسها أمام وضع كان لا بد من أن تواجهه باتخاذ مبادرة ما. فالانتفاضة الفلسطينية، التي يهلل لها الوطن العربي كله، لم تتلقَّ درهماً واحداً منذ العام ١٩٩٠. والشاب الفلسطيني الذي تطلب إليه مقاطعة العمل في المؤسسات الاسرائيلية يستجيب لك، لكن ابناءه في البيت

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

يطحنهم الجوع بعد أن شحّت الموارد المالية الفلسطينية لدعم صمود الأرض المحتلة. إن هذا الانسان يعضّ على جرحه ويذلّ، ولكن إلى متى؟ ثم دعونا نتساءل من أجل ماذا تقاتل الثورة الفلسطينية؟ إنها تقاتل من أجل الأرض والانسان. والشعب الفلسطيني يعاين يومياً كيف تُنتزع منه الأرض شبراً فشبراً. والانسان الفلسطيني تمارَس عليه الضغوط الرهيبة لدفعه إلى النزوح عن الأرض. إنني أعرف شاباً فلسطينياً مناضلاً كان هنا في المغرب، وقام بالمستحيل للعودة إلى الأرض المحتلة. وعاد واعتُقل. وخرج ليجد نفسه من دون عمل. وها هو الآن ـ رغم كل اصراره النضالي ـ يفكر في مغادرة الأرض المحتلة كي يعيل أسرته! فإذاً، هل يمكن الاستمرار في تجاهل هذه الحقائق، فتبقى منتظراً إلى أن لا تبقى أرض ولا انسان تقاتل من أجلهما؟ ثم هل يؤثر الوضع العربي على احتمال تغيير فعلي يعزز شعور المواطن الفلسطيني بوجوب بذل المزيد من تحمّل الأوضاع المزرية؟

هذا من الجانب الفلسطيني، دعونا ـ الآن ـ نرى الصورة من **الجانب الاسرائيلي**. كانت اسرائيل قبل الانتفاضة تواجه حرباً عبر الحدود. وكانت ـ رغم كل العمليات المسلحة ـ قادرة على احتمال الخسائر، لأن خسائرها في حوادث السير كانت أكثر من خسائرها العسكرية هذه. ولم تنقلب الصورة إلاّ عندما اندلعت الانتفاضة، حين تحولت الحرب إلى حرب يومية في قلب الوجود الاسرائيلي، وتعرّض الأمن الصهيوني للارتباك. وهنا صار على اسرائيل أن تتخذ مبادرة. وكان سؤالها: هل تضم الضفة والقطاع وتعتبر سكانهما اسرائيليين، على شاكلة ما هم عليه عرب الأرض المحتلة في العام ١٩٤٨، أو تنسحب؟ إذا ضمّتهما، فمعنى ذلك أنها أدخلت مليونَيْ فلسطيني يضافان إلى المليون الموجود منذ العام ١٩٤٨، وقبلت بوجود دولة ثنائية القومية ـ ونحن نرى اليوم ماذا يحصل في الدولة ثنائية القومية في يوغوسلافيا السابقة وفي جمهوريات الاتحاد السوفياتي المنفرط. ومعناه، أيضاً، أنها ستضطر إلى الإنفاق على هذه الأراضي؛ وكيف لها أن تفعل ذلك وهي تعاني ضائقة اقتصادية كبيرة حيث ديونها الخارجية تصل إلى ٤٢ مليار دولار، وتعرف أن الإدارة الأمريكية ستعيد النظر في المساعدات الخارجية في العام ١٩٩٥؟ إذاً، فخيار الضمّ صار مكلفاً، ولذلك استبعدته. فكان الخيار الثاني هو التخلي عنهما، لكن بما يضمن لها تحقيق أهدافها بوسائل أخرى.

ولا بد، كذلك، من أخذ **الوضع الامريكي** بعين الاعتبار في هذا النطاق. فقد أصبحت الولايات المتحدة متخلفة علمياً وصناعياً قياساً باليابان. ومديونيتها ارتفعت بشكل مهول. وهي الآن تحتاج ـ كما قال المنجرة ـ إلى فترة هدوء حتى تعيد بسط هيمنتها مستثمرةً قوتها العسكرية. إذاً، الاستقرار مصلحة أمريكية؛ وما دام كذلك، فستفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على العرب وعلى الاسرائيليين وعلى العالم كله. في هذه الظروف جاء، إذاً، توقيع «إعلان المبادىء».

خالد السفياني: أبدأ من حيث انتهى الأخ واصف منصور: نعم الولايات المتحدة تريد الاستقرار. إسرائيل في ضائقة اقتصادية وفي ضائقة نفسية من جراء استمرار الانتفاضة. وحين يوقّع هذا الاتفاق الآن، وفي ظل هذه الظروف، هل تحقق منظمة التحرير شيئاً من المكاسب؟ أعتقد شخصياً أن التساؤل عن علاقة هذا الاتفاق بالديمقراطية ليس مهماً فحسب من زاوية معرفة مدى ديمقراطية أو لاديمقراطية قرار الاتفاق، بل إن أهميته تتجاوز ذلك إلى مستويين أكبر. المستوى **الأول**، يكمن في أننا كنا ـ دائماً ـ نعتبر الثورة الفلسطينية نموذجاً للكيان الديمقراطي في الوطن العربي، وهذا مكسب عربي نفاخر به ونباهي فيه أنظمتنا العربية. أما المستوى **الثاني**، فيتعلق بما يمكن أن يكون عليه وضع الديمقراطية فلسطينياً بعد «غزة ـ أريحا»: ذلك أن مدى ممارسة

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الديمقراطية في اتخاذ القرار، يحدّد مدى نجاح أو فشل القرار. لذلك فالسؤال حول الديمقراطية ليس للتدخل في الشؤون الفلسطينية، وإنما من أجل حوار موضوعي حول الاتفاق وأبعاده وما يمكن أن يترتب عليه.

الاتفاق الآن صار أمراً واقعاً. والمراهنة على إفشاله قد تُدخل القضية الفلسطينية في مجنة جديدة. إن المراهنة المطلوبة الآن هي تحويل الاتفاق إلى برنامج وطني وقومي لتحصيل حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير وحقوق الأمة العربية في فلسطين. من هنا أهمية الصيغة التي اتُّخذ بها القرار، ومن هنا أهمية علاقة القرار بمستقبل القضية العربية عموماً. وهنا أشير إلى مفارقة ظلت تعمل في ظلها الثورة الفلسطينية: وهي ضرورة تمتين الجهود العربية لتحصيل الحقوق الفلسطينية والعربية، ومحاولة مصادرة القرار الفلسطيني! وفي اعتقادي، إن اتفاق غزة ـ أريحا فيه نوع من الهروب إلى الأمام في ما يتعلق بموضوع استقلالية القرار. ربما يكون جائزاً القول إن هذه هي المرة الأولى التي تنجح فيها المنظمة في ضمان استقلال تام لقرارها عن الأنظمة العربية. ولكن، إلى أي حد كان امتلاك القرار المستقل ايجابياً في اطار ما ينتظر القضية العربية، بصفة عامة، من مهمات تاريخية؟!

أنا لا أشاطر الأخ واصف منصور قوله إن الأمر يتعلق بإعلان مبادىء أكثر مما يتعلق باتفاق. بل إن تعريفه بأنه إعلان مبادىء يجعله نصاً يجسّد خطورة أكبر مما لو كان اتفاقاً. فمجرد إعلان مبادىء يقع فيه الاعتراف بدولة اسرائيل، ويقع فيه نبذ العنف وكل أشكال المواجهة، بل ويذكر فيه بعض الكلام عن معاقبة من يلجأون إليها... الخ، ويقع فيه الاعتراف بتجزيء الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني...، مجرد هذا الإعلان ـ وبهذه الحدود التي يصل إليها من التنازلات ـ يعدّ أخطر من أن يكون اتفاقاً قابلاً للتفكير في كيفية تطوير مطالبه، وإلاّ فإن الأمور ستتجاوز الحد غير المسموح به في إدارة المصير الوطني الفلسطيني!

تحدث المهدي المنجرة عن الحرب الحضارية، وأنا أتفق معه من دون تحفظ في هذا التشخيص الصحيح للصراع العربي ـ الصهيوني. وأعتقد أن الحروب أخذت ـ منذ نهاية الثمانينيات ـ منحىً حضارياً صريحاً. ولكن، إلى جانب ذلك، هناك الحرب الاقتصادية. وأعتقد أن اتفاق غزة ـ أريحا ينطوي، بدوره، على بعد اقتصادي سواء بالنسبة إلى اسرائيل أو من هم وراءها. فالولايات المتحدة تسعى جاهدة إلى فرملة تطور الغول الياباني والألماني. واسرائيل تعيش أزمة اقتصادية يجري الحديث عنها الآن كثيراً. وهذا ما قاد اسرائيل إلى التعامل مع القضية الفلسطينية ـ في هذا الاتفاق ـ للانفتاح على المنطقة العربية. وهذه المسألة بمقدار ما هي جوهرية وحيوية بالنسبة إلى اسرائيل، فإن لها خطورتها القصوى بالنسبة إلى الوطن العربي حين ستقوم اسرائيل بممارسة دور اقتصادي اقليمي ـ على المستوى العربي والاسلامي والافريقي ـ نظير الدور الأمريكي على المستوى الدولي!

هذا كله يقودني إلى طرح السؤال حول مدى الموازنة بين الاتفاق وبين ثمن الاتفاق المدفوع من المصالح والحقوق الفلسطينية والعربية. كم أدّينا ـ وأقول أدّينا لأنني عربي ولأنني أعتبر نفسي فلسطينياً ـ وما الذي سنحصل عليه مقابل ما نحن أدّيناه؟ في اعتقادي، إن هذه الموازنة ليست في صالح القضية العربية بشكل عام، والقضية الفلسطينية بشكل خاص. هل كان من الممكن أن نصل إلى شيء أكثر؟ هل اختيار الظرف كان مناسباً للتفاوض والاتفاق؟ هل لم يكن من حلّ آخر سوى هذا الذي سارت فيه قيادة منظمة التحرير الفلسطينية؟ هل كان ينبغي أن تنعقد مفاوضات

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

سرية لا يعلم بها حتى الوفد المفاوض في واشنطن والوفود العربية الأخرى؟ هذه تساؤلات مشروعة تُطرح في سياق التحليل الموضوعي لما جرى، ومنها دون الدخول في أحكام القيمة حول الاتفاق.

عبد الإله بلقزيز: إن مشهد التحولات العالمية الراهنة قابل لأن يُقرأ قراءات مختلفة. وكل قراءة يمكن أن نؤسّس عليها تصوراً إزاء القضية الوطنية الفلسطينية ومستقبل الصراع العربي ـ الصهيوني. إذا كانت نقطة انطلاق قراءةٍ ما هي الانتباه للعلامات والمناحي والآليات السلبية في الوضع الدولي وفي الوضع العربي، فلا شك في أننا سننتهي إلى رسم صورة قاتمة قد تكون مدخلاً لكي نبرر أي خيار سياسي يتناول ـ بالتفريط ـ مستقبل القضية الفلسطينية والقضية العربية. أما إذا كانت نقطة انطلاقنا هي الانتباه للعلامات والمناحي المعاكسة التي تُبدي مقاومة لجرافة ما يسمى بالنظام الدولي «الجديد»، فسننتهي بهذا النمط من القراءة إلى تصوُّر ممكنات أفضل تصون حقنا في التمسك بحقوقنا، وفي الوقت نفسه، ممارسة تكيّف ايجابي محسوب مع الأوضاع الطارئة في الحقل الدولي. وفي تقديري، إن الخلاف الذي نشب حول الاتفاق الفلسطيني ـ الاسرائيلي يتغذى من الاختلاف القائم بين هاتين المقاربتين: فالذين دافعوا عن «الاتفاق»، دافعوا عنه ولسان حالهم يقول القول المأثور: ليس في الإمكان أفضل مما كان! وإن الهامش المتاح أمام الشعب الفلسطيني والثورة الفلسطينية هامش ضيق لا يتسع لتحصيل أكثر مما تمّ تحصيله في «اتفاق» غزة ـ أريحا. والذين ناهضوا «الاتفاق»، كانت حجتهم على ما ذهبوا إليه أن امكانيات النضال وتحقيق الحد الأدنى المشروع من الحقوق الوطنية والقومية ما تزال قائمة في خضم حصيلة تفاعلات المنطقة والعالم، وبخاصة، داخل الأرض المحتلة؛ وبالتالي، لا يجوز التورّط في التزامات سياسية تتصل بمصير قضايانا وحقوق شعوبنا، وتصادر على حق أجيال أخرى في النضال من أجل انتزاع هذه الحقوق في شروط تاريخية مناسبة.

أنا شخصياً أميل إلى الأخذ بالقراءة الثانية. وأحسب أن ثمة تحولات عميقة تعتمل في أحشاء ما يسمى بالنظام الدولي «الجديد» ينبغي أن نراقبها ونحسن التكيّف معها تكيفاً ايجابياً بنَفَس يتطلع إلى تغيير الشروط التي نعمل في ظل أحكامها. وللأسف، فإن المعني ـ فعلاً ـ بمراقبتها والتقاطها وبالتحسب والتوقع لنتائجها هو العدو الصهيوني وليس أهل الدار من أصحاب الحقوق! فنحن لا نشاهد ـ في ما يجري حولنا ـ سوى القيامة أو، على الأقل، «علامات الساعة»! بينما يرى الآخرون أن الصورة أعقد مما ينطبع على سطح وعيٍ بسيط كوعينا، والاحتمالات أسوأ ـ على الاسرائيليين ومن يحميهم ـ مما نتخيل.

في هذا السياق، ينبغي أن ننتبه إلى أن نهاية الحرب الباردة، التي وضعت فصلاً ختامياً لصراع الشرق والغرب، لم تسدل الستار نهائياً على تناقضات العالم المعاصر، بل هي أثمرت تناقضات أخرى كانت مؤجلة بسبب «الخطر الشيوعي». هذه التناقضات ـ وهي عميقة في بنية النظام الرأسمالي العالمي وعلاقات أطرافه ومراكزه بعضها ببعض ـ قاعدتها الأساس اقتصادية. ولن ننتظر طويلاً حتى نرى كيف أن المنافسة الاقتصادية ما بين المراكز الامبريالية الرئيسية (الولايات المتحدة، اليابان، المانيا) ستولّد تناقضات من جنس تلك التناقضات التي أثمرت الحربين العالميتين الكبيرتين قبل عقود. ونعرف ـ كما أشار إلى ذلك المهدي وواصف ـ أن نوعاً من التراجع بدأ يدبّ في الأداء الاقتصادي للآلة الأمريكية، في مقابل عنفوان صريح وجامح تُبديه اليابان والمانيا، الأمر الذي يرتّب على الولايات المتحدة مسؤوليات جسيمة لضبط إيقاع هذا التحول الذي يزحف خارج نطاق قدرتها على ملاحقته من باب الانتاج والعلوم والتقانة. على أن مِن أوكد شروط تطوير القدرة على تلك الملاحقة ـ بالتنافس الشريف أو بالضغط والإرهاب والابتزاز ـ فرض

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

ترتيبات أمنية في مناطق الالتهاب في العالم، ومن ضمنها ما يسمى ـ في الاصطلاح الغربي ـ بمنطقة «الشرق الأوسط». نعم، إن اسرائيل صارت عبئاً حقيقياً على الولايات المتحدة؛ ولذلك، تضغط الادارة الأمريكية في اتجاه دفع اسرائيل إلى قبول تسوية سياسية لا تتعرض فيها المصالح الأمريكية ولا المصالح الصهيونية للخطر. ويكفينا أن نتأمل في مشهد هذه الحماسة الأمريكية المفرطة لإنجاح الاتفاق الفلسطيني ـ الاسرائيلي لندرك ذلك.

هذه واحدة. مسألة ثانية تحتاج منا إلى الانتباه. فالولايات المتحدة واسرائيل بدأتا تتلمّسان ـ بشكل جدي ـ أن طور السيطرة العسكرية الصهيونية المطلقة على ما يسمّى بـ «الشرق الأوسط» بدأ ينصرم؛ وأن لا حلّ لاسرائيل إلّا بأن تصير جسماً داخل المنطقة مقبولاً، يضمن أمنه بالاعتراف المتبادل؛ وأن ثمن ذلك هو تسوية تتخلى فيها عن قسم من أحلامها في تحقيق «اسرائيل الكبرى». فهي فقدت قدرتها على احتكار القوة في المنطقة. وحرب الخليج كشفت عن تصدّع في هذا الاحتكار التقليدي، ورفعت درجة الاحتمالات إلى الحد الأقصى، بحيث أمكن إدراك أن الصواريخ التي جاءت من العراق بشحنة تقليدية لن تكون الأخيرة في امتحان الأمن والمصير الاسرائيليين؛ بل قد تأتي غداً من باكستان أو الجزائر أو حتى من نواكشوط وبشحنات غير تقليدية. ولقد ضربت هذه الحقيقة، في الصميم، «نظرية الردع» التقليدية لدى الاستراتيجيين الصهاينة، والتي بها برروا احتفاظ اسرائيل بأراضي العام ١٩٦٧. لنقرأ كتابات شارون أو نتنياهو التي تعتبر غزة و «يهوذا والسامرة» مسألة حياة أو موت بالنسبة إلى الكيان الاسرائيلي: إنها حزام لحماية عمق هذا الكيان من اختراق بري مدرع محتمل. ولنقرأ ردود حزب العمل ـ خاصة شمعون بيريز ـ على ذلك، حيث التأكيد على أن أمن اسرائيل يمكن أن يتأذى بضربات صاروخية من بعيد، وأن لا حلّ له ـ أو لها ـ إلّا بالتسوية السياسية التي ستضمن الأمن لكيانها. لكنها تعرف أن ثمن السلام فادح: هو الانسحاب من الأراضي المحتلة في العام ١٩٦٧، عاجلاً أم آجلاً.

إن الفرق بيننا ـ نحن العرب وضمنتا الفلسطينيون ـ وبين الاسرائيليين أننا نقرأ تحت تأثير الوقائع الجارية حالياً ومحصلة نتائجها الطرية، فنتخذ ـ فجأة ـ مواقف نعرّض فيها حقوقنا للتفريط؛ أما العدو، فيفكر بمنطق استشرافي للمستقبل واستراتيجي. إنه يفكر في ما بعد ١٠ أو ١٥ سنة، ويرتّب على ذلك خططاً للتقليل من أكلاف المستقبل. إن الصورة، بالنسبة إلى الاسرائيليين والأمريكيين، بعد ١٠ أو ١٥ سنة، صورة غير طيبة، وتختلف تماماً عمّا يعتقده «أولي الأمر منا» ممّن يتوسّلون ـ أو يتسوّلون ـ «سلماً» يستجيرون به من يوم عظيم لا يعرفون كيف وعمّا ستنقشع حرائقه وغيومه! إننا خائفون من اسرائيل القوية الآن، لكنها خائفة من صواريخ الغد، وضائقة الغد الاقتصادية، وندرة المياه، واستمرار الحصار الاقتصادي العربي، وتشكّل حزام أصولي في لبنان والأردن ومصر يعزز التنامي الأصولي الداخلي. إن المخاطر تتفاقم لديها، وليس لها إلّا أن ترتّب الأمور قبل أن تنفلت ويصبح وجودها مثار تساؤل.

ولذلك، تُقْدم اسرائيل على هذا الاتفاق بحماسة باعتباره فرصة تاريخية نادرة لترتيب وضعها في المنطقة وتسويق صورتها ـ عبر منظمة التحرير ـ في المجتمع العربي. بينما نفوّت نحن ـ وعلى رأسنا منظمة التحرير ـ فرص استثمار هذا المأزق البنيوي والتاريخي الاسرائيلي الذي يصنعه تهالك اقتصاد أمريكي كان مجموع ناتجه العام ـ قبل ثلاثين عاماً ـ ما نسبته ٢٢ بالمئة من مجموع الانتاج العالمي قبل أن ينهار، الآن، إلى النصف؛ ويصنعه ضيق العيش الاسرائيلي على المساعدة الخارجية؛ ويصنعه مشاع السلاح والتسليح في المنطقة؛ كما يصنعه اتجاه الصراع العربي ـ الصهيوني إلى استقبال البعد الديني فيه بما يفاقم من حدّة وقائعه. ويحملني هذا على

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

القول إن الذين برروا «الاتفاق» بما يجري في العالم، لم يقرأوا إلاّ آيات الوعيد وأخطأوا قراءة آيات الوعد؛ والذين برّروه بقوة اسرائيل الضاربة، فقدوا ذاكرتهم التي تعبأت في حرب الخليج بما يدل على غير ما ذهبوا إليه في قراءة الكف الاسرائيلية عسكرياً؛ والذين برروه بضائقة منظمة التحرير المالية وبشحة موارد الأرض المحتلة بعد الحرب الاقتصادية العربية على الانتفاضة لإسكاتها وعلى المنظمة لإركاعها، تجاهلوا أن أموال دعم الصمود بدأت تدخل الأرض المحتلة ـ من ايران وغيرها ـ بملايين، بل ربما مئات الملايين، من الدولارات المدفوعة إلى «حماس» وغيرها.

لقد كان عرب التسوية مهووسين ـ إلى عهد قريب ـ بمقولة «الأرض مقابل السلام». ويبدو، الآن، أنها أصبحت معادلة مقبولة من طرف الاسرائيليين؛ لكنهم سيقدمون هذه الأرض ـ أو بالأحرى قسماً منها ـ بالتقسيط، بعد أن يأخذوا من الحقوق العربية أضعاف أضعافها. أما هؤلاء العرب ـ ومنهم فلسطينيو أوسلو ـ فيبدو انهم لم يعودوا معنيين إلاّ بمقولة «السلام مقابل السلام» التي أبدعها اسحق شامير قبل سنوات خلت! إن «اتفاق» غزة ـ أريحا يقدم مقاربة مرحلية تكتيكية للصراع العربي ـ الاسرائيلي، لكن الذي ينطوي عليه من خطر هو أنه يقدم تنازلات مبدئية في الجوهر، وليست تكتيكية، من قبيل الاعتراف بدولة اسرائيل وبحقها في الوجود !!!

حين أثرتُ موضوع الديمقراطية، في مستهل هذه الندوة، لم أُثِره عبثاً. نعم، نحن نعتبر الساحة الوطنية الفلسطينية هي الساحة الوحيدة ـ في الوطن العربي ـ التي احتضنت تجربة ديمقراطية تشكل لنا إطاراً مرجعياً. الأخ أبو عمار كان يقول دائماً ـ بتباهٍ مشروع ـ إن الثورة الفلسطينية بَنَتْ ديمقراطيتها في «غابة من البنادق». الآن، تُضرب هذه الديمقراطية الفلسطينية في الصميم؛ لقد جرى كل شيء في أوسلو من دون أن تكون القيادات الوطنية الفلسطينية على علم بما يجري. لماذا أحيل موضوع «الاتفاق» إلى اللجنة التنفيذية ـ وهي هيئة غير تقريرية ـ ولم تُجرِ إحالته إلى المجلس الوطني؟ سيقول قائل إن المجلس الوطني فوّض، في دورته العشرين، المجلس المركزي واللجنة التنفيذية. وهذا صحيح. ولكنه كان تفويضاً مشروطاً باحترام والتزام «الثوابت الوطنية»، ولم يكن توقيعاً على بياض بحيث يسفر عما أسفر عنه في «اتفاق» غزة ـ أريحا! ولَعمري إن تلك الثوابت لم تُحترم، فلم تُثَر القضايا الحساسة في «الاتفاق» ـ وهي القدس واللاجئين والمستوطنات ـ إلا من باب التعليق إلى مفاوضات «الوضع النهائي»! إذا كانت القيادة الوطنية الفلسطينية على ثقة من أن موقفها سديد، فلماذا لم تُحِل «الاتفاق» إلى المجلس الوطني في وقت كانت تحيل فيه قضايا أقل أهمية ومصيرية ـ من قضية تقرير المصير الترابي ـ إلى المجلس؟!

أعتقد أن أكبر الخاسرين في «اتفاق» غزة ـ أريحا طرفان أساسيان: هما الوحدة الوطنية، والديمقراطية الفلسطينية. فـ «الاتفاق» صدّر خلافاً ينذر بأوخم العواقب، وأجهض أعظم رصيد في تاريخ الثورة وهو الديمقراطية التوافقية. وخارج الإطار الفلسطيني، يُعدّ الوطن العربي برمّته أكبر الخاسرين، لأن اسرائيل ستدخله هذه المرة لا من باب المؤسسة العسكرية، وإنما من باب التطبيع لتنفّذ برنامجها التوسّعي بإعمال الاقتصاد بدل إعمال الجيش والقوة بهدف تفتيته وتفكيكه، وإعادة تركيبه واحتوائه في نظام جديد، يُعدُّ له في واشنطن وتل أبيب والقاهرة، هو نظام «الشرق الأوسط».

بهذه المعاني جميعها، أعتبر أن «اتفاق» غزة ـ أريحا لم يكن مكسباً يفتح آلية لتطوير تحصيل الحقوق، وإنما هو خسارة مجانية تفتح الباب أمام آلية معاكسة ستزيد من دهورة الوضع الفلسطيني والوضع العربي.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

المهدي المنجرة: كنا دائماً نتحدث عن فجوة رهيبة بين الحكومات العربية والشعوب، وجاءت حرب الخليج تكشف عن ذلك بقوة. وأعتقد أنه، منذ الآن، ستنشأ مثل هذه الفجوة بين منظمة التحرير، أو السلطة الانتقالية الجديدة، وبين الشعب الفلسطيني، وهذا ما تعمل الهيمنة الدولية الجديدة على خلقه وتكريسه. إن هذا التحالف الذي قام بين المنظمة ومصر غريب، غريب، غريب! ولكن، إذا كان هذا الاتفاق هو ابن «كامب ديفيد»، فلماذا لا يتم الاعتراف بالأب الحقيقي؟!

لديّ الكثير مما أقوله عن الاتفاق، لكنني سأكتفي ببعض الاشارات عساها تفي بالمقصود. لنتحدث، مثلاً، من وجهة نظر القانون الدولي. الشروط السياسية التي تقيَّد بها طرفا الاتفاق لم أرها ـ شخصياً ـ في أي اتفاق دولي، إذ تبدو كلها لمصلحة اسرائيل! في البند الأول من الاتفاق، تنصيص على الفترة الانتقالية التي ستمتد على مدى خمس سنوات قبل الوصول إلى الحلّ النهائي بمقتضى قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨. ماذا يعني ذلك؟ يعني أن منظمة التحرير منحت اسرائيل الحق في أن تخالف القانون الدولي لمدة خمس سنوات! كما أنه اعتراف بأن ما فعلته اسرائيل في الماضي بصورة غير شرعية أمر مشروع! وهذا غير مقبول من وجهة نظر القانون الدولي الذي كنا من ضحاياه. فالقوانين الدولية لها سلطة مؤكدة، إنها أوامر لاسرائيل. وإذا لم تنفذ اسرائيل تلك الأوامر، فإن المعني أكثر من غيره بالتشبث بها هو منظمة التحرير الفلسطينية، وهذا ما لم يقع حين أضفت المنظمة الشرعية على انتهاك اسرائيل القانون الدولي. وأنا شخصياً ـ كرجل مهتم بالقانون الدولي ـ أستغرب ذلك كل الاستغراب.

ما أزعجني حقاً هو أن أسمع تساؤلاً كالذي طرحه الأخ واصف منصور حول ماذا يمكن عمله من أجل فلسطين. إنه سؤال يشكك في خيارات أخرى بديلة. وأنا أقول إن إمكانية التغيير متوافرة، وقد ارتضت منظمة التحرير أن تقف ضدها. ولديّ الشعور بأن الحلّ الاسلامي هو الحلّ الأوفر حظاً في هذا الباب. وحين أتحدث عن الإسلام هنا، فأنا لا أتحدث ـ حصراً ـ عن البعد الديني، وإنما أتحدث عن نظام القيم وعن البعد الحضاري. إن التغيير قادم، وسوف نراه خلال الخمس أو العشر سنوات المقبلة. والآن، يؤدي العالم الاسلامي في سبيل حقوقه ضريبة سنوية مقدارها مليون ضحية من البشر! ويكفيك أن تجمع عدد الضحايا في سنتين، الذين سقطوا في العراق وأفغانستان والبوسنة والهرسك وفلسطين والصومال، لكي تقف على ذلك. لم يكن المسلمون هم من اختار هذا النزاع، وإنما هذا اختيار غربي. اقرأوا ما كتبه أندريه فونتين ـ وهو من أحسن محلّلي العلاقات الدولية في صحيفة **لوموند** ـ لقد كتب في الصفحة الأولى من العدد الصادر في ٧ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٣ ما يعني أن ما هو أهم من الاتفاق والتعايش الفلسطيني ـ الاسرائيلي هو العلاقة بين الاسلام والغرب. واقرأوا ما كتبه رابين في الصحيفة نفسها عدد ١ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٣. لقد قال إن هناك إرادة عالمية في السلام، ولكن الصعود الاسلامي العام، بما في ذلك ما يجري في فلسطين، يمثل خطراً على هذا السلام.

عبد الإله بلقزيز: أكنّ لموقف واصف منصور احتراماً، وأحمل له تقديراً خاصاً كمناضل فلسطيني عرفناه وخبرناه هنا في المغرب. لكنني أودّ منه لو يتناول مسألتين في مداخلته، أطرحهما في صيغة تساؤلية: **الأولى**، هل تمّ اخراج هذه الصفقة السياسية إخراجاً ديمقراطياً بما يتناسب والمعايير والتقاليد التي أجمعت عليها الساحة الوطنية الفلسطينية، وهي واحدة من أنبل ـ إن لم نقل من أقدس ـ مكاسبها. أما **الثانية**، فهي: هل يجوز للقيادة الفلسطينية ـ وهل أخذت في اعتبارها ـ أنها إذ توقّع اتفاقاً مع الحكومة الصهيونية، تتناول قضية ليست فلسطينية صرف، بل

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

هي قضية تمثّل ـ كما أشار إلى ذلك الأخ أبراش ـ نقطة انعقاد وتقاطع أبعاد مختلفة بُعد وطني، وبُعد عربي، وبُعد اسلامي. وهل تبرِّر مقولة استقلال القرار الوطني الفلسطيني ـ الذي دافعنا عنه بما أوتينا من قوة حين كان يُمتحن من قبل إرادات تصفوية عربية ـ بالضرب صفحاً عن الانتباه للأبعاد العربية والاسلامية للقضية الفلسطينية؟

واصف منصور: في الحقيقة، كنت أريد أن أتناول هذه المسائل حتى لو لم تطرحها. يتساءل الأخ السفياني لماذا لم يتم إشراك مؤسسات فلسطينية من بينها الوفد المفاوض في واشنطن؟ ولماذا لم يتم إشراك بعض الدول العربية في الموضوع؟

خالد السفياني: ولو في السرّ!

واصف منصور: دعنا نبدأ بالسرّ. إسمح لي أن أقول إن سؤالك متناقض. نحن متفقون على أن الأنظمة العربية تآمرت على القضية الفلسطينية. إذاً، مع من تريد أن أسرّ مع أنظمة ولغت في دماء الشعب الفلسطيني؟ ولماذا يُطلب من الشعب الفلسطيني أن يمارس وحده الاستشارة القومية في قرار يخصّه وحده؟ وحده يُطلب منه ذلك، بينما لا يُطلب من الدول العربية الأخرى أن تتشاور بعضها مع بعض أو مع الفلسطينيين. مع من في هذه الأنظمة نتشاور؟ ليس في القنافذ أملس. ولو تحدثنا مع أي نظام عمّا يجري في أوسلو، لفشلت مفاوضات أوسلو! ولدينا تجارب كثيرة في هذا المجال. إن هذه الأنظمة ـ في النهاية ـ ليست أحرص منّا على قضيتنا.

لنأتِ، الآن، إلى مؤسسات القرار الفلسطيني. المفاوضات كانت تجري في واشنطن، ولكنها وصلت إلى الطريق المسدود. ولم يكن أمامنا إلاّ أن نبحث عن قنوات أخرى. والقنوات السرية أمر شائع في كل تجارب الصراع. وارتأينا أن ندخلها ونمارس تكتّماً شديداً حتى نضمن الوصول إلى نتائج. وقد توصلنا إلى نتائج طرحت على المؤسسات الفلسطينية، وكان يمكنها أن تقابلها بالرفض.

عبد الإله بلقزيز: على من عُرضت؟

واصف منصور: عرضت على اللجنة التنفيذية أولاً، وحظيت بالأغلبية في اجتماع كان قانونياً. ثم بعد ذلك عرضت على المجلس المركزي الفلسطيني...

عبد الإله بلقزيز: بعد التوقيع على «الاتفاق» وليس قبله

واصف منصور: ولكن هذه مراحل المصادقة. وأية اتفاقية عليها توقيع، ثم عليها مصادقة.

عبد الإله بلقزيز: هل كانت مضمونة، إجازة «الاتفاق» في المجلس الوطني؟

واصف منصور: الأمر لم يعرض على المجلس الوطني لأن هذا فوّض ـ في آخر دورة له ـ المجلس المركزي...

عبد الإله بلقزيز: كان تفويضاً مشروطاً باحترام الثوابت الوطنية.

واصف منصور: نعم كان مشروطاً. تعالَ نرَ نحن في العام ١٩٧٤، لما أُقرّ برنامج السلطة الوطنية، جرى الإجماع على مبدأ قيام السلطة الوطنية على أي شبر يتم زوال الاحتلال عنه...

عبد الإله بلقزيز: من دون التزامات أو معاهدات تقييدية.

واصف منصور: ...، وفي العام ١٩٨٢، قبل مخطط السلام العربي بالقرار ٢٤٢، أي قبول

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

دولة اسرائيل. وجاء «إعلان الاستقلال» في العام ١٩٨٨ ليقول الكلام نفسه. إذاً، ليس جديداً أننا نقبل بالقرار ٢٤٢ وبقيام أية سلطة وطنية على أي جزء من التراب الوطني. واذكر هنا مفارقة عجيبة لدى بعض الرفضويين عندما طرح برنامج السلطة الوطنية في العام ١٩٧٤، قال الأخ أبو عمار: ولو على أريحا، فردّ عليه تيسير قبعة، عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، قائلاً: ولو على الجفتلك، وهي قرية تقع في شمال أريحا. إن الذين يقبلون هذه السلطة الوطنية على الجفتلك يرفضونها الآن في الضفة والقطاع.

عبد الإله بلقزيز: السلطة الوطنية هي غير سلطة الحكم الذاتي الإدارية...

واصف منصور: لنأتِ إلى موضوع الاعتراف الذي أثاره السفياني. إن قبول منظمة التحرير الفلسطينية بالقرار ٢٤٢ وبالسلطة الوطنية على أي شبر معناه اعترافها باسرائيل. لذلك، في اعتقادي، إن الاعتراف الحالي هو اعتراف من طرف واحد. اعتراف اسرائيل بمنظمة التحرير. وليس بمنظمة التحرير فحسب، بل بالشعب الفلسطيني. وهذا يحدث لأول مرة منذ «وعد بلفور».

عبد الإله بلقزيز: هناك اعتراف به في برنامج «حزب العمل» و«ميريتس» وهما شريكا الائتلاف الصهيوني الحاكم.

واصف منصور: اسرائيل الدولة. أما تلك البرامج فهي برامج انتخابية. أما حديثك، الأخ عبد الإله، عن أن الخاسر في الاتفاق هو الوحدة الوطنية والديمقراطية، فأنا ذكرت ما يتعلق بالديمقراطية. أما الوحدة الوطنية، فأستطيع أن أقول لك إننا عشنا وضعاً شبيهاً أيام الخلاف حول مسألة السلطة الوطنية وأيام «جبهة الرفض»، ومع ذلك لم نقْتتل. شهدت الساحة الوطنية اقتتالاً مرة واحدة هي التي فرضته فيها الأنظمة العربية على الفلسطينيين في حصار طرابلس بعد الانشقاق الذي حصل في العام ١٩٨٣. أما ما عدا ذلك فلم نقتتل.

عبد الإله بلقزيز: قد لا تكون الساحة الرئيسية للمواجهة الآن هي منظمة التحرير، وإنما مناطق الحكم الذاتي حيث طرفا التقاطب هما السلطة الانتقالية وحركة «حماس».

واصف منصور: بيان «حماس» واضح. ويقول إنها ستعمل على إفشال الاتفاق، ولكنها لن تنجرّ إلى اقتتال فلسطيني ـ فلسطيني. وما تقوم به «حماس» في الأرض المحتلة ليس هو ما يصرّح به «نزّال» و«ابراهيم غوشة». واعضاء «حماس» في سجن غزة وقّعوا اتفاقاً مع «فتح» في هذا الشأن.

في ما يتعلق بالرأي الذي عبّر عنه الأخوان عبد الإله والمهدي، والذي يتوقع أن هناك شيئاً قادماً، أنا لا أقول إنه ليس قادماً. فليس من شك في أن المنافسة الحادة بين المراكز الرأسمالية الكبرى قادمة. ومن يقرأ التاريخ يعلم أن ما من قوة سيطرت على العالم لفترة طويلة، وانه لا بد من أن تنشأ قوة أو قوى أخرى جديدة، لأن هذا من طبائع الصراع في التاريخ. ولكن، متى سيقع هذا؟ قد يأخذ سنوات كما قلتم، ١٠ سنوات أو ١٥ أو ٢٠ سنة! طيب، هل أبقى أنا أدفع الثمن، هل يبقى الشعب الفلسطيني منتظراً؟ اسمح لي أن أتكلم بصراحة فأقول: إن من يفكر هكذا مقيم في بلده: عنده عَلَم وهوية وبطاقة تعريف. هل تريد للفلسطيني أن يصبر عشرين سنة أخرى ودول عربية تمنع دَفْنَ الفلسطيني في ترابها! هل تعرف ذلك يا أخ عبد الإله؟ ما زال الفلسطيني يحمل بطاقة هوية من دولة عربية ولا تسمح له بدخول أراضيها. وما زال محروماً من حقه في تسجيل أبنائه في كثير من الدول العربية! لماذا يُطلب من الفلسطيني وحده أن يدفع الثمن؟

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

والانتظار ينطبق، ايضاً، على الصواريخ التي تحدثتَ عنها يا أخ عبد الإله. نعم، الصواريخ العراقية وصلت إلى الأرض المحتلة، ولعبت دوراً أساسياً في تغيير نظرية الأمن الاسرائيلية كما قلتم. ولكن، أنت تقول لي إنها من الممكن أن تطلع من هنا أو من هناك. دُلّني على ذلك يا أخي. ها نحن نرى وطننا العربي. أوتريدنا أن نغمض أعيننا يا أخ عبد الإله عن واقعنا المزري: وطن عربي تبلغ فيه نسبة الأمية ٨٠ بالمئة؛ نسبة الفقر تتجاوز المعدلات؛ درجة قمع الحريات تبلغ مداها؟ هذا لا يعني انه لن يحصل تطور في الأوضاع. سيحصل ـ بالتأكيد ـ ولكن إلى أن يحصل، هل أظل أنا الفلسطيني وحدي أدفع الثمن؟

أما ما قاله الأخ خالد عن أن اسرائيل تطمح في أن تكون القوة الاقتصادية الأولى في المنطقة، فأنا أتساءل: هل تستطيع اسرائيل ذلك؟ يُتحدَّث عن اسرائيل بوصفها قوة صناعية. وأنا أقول إنها ليست قوة صناعية. فالصناعات الموجودة في اسرائيل ليست، أوّلاً، صناعات اسرائيلية، وإنما هي فروع للشركات الصناعية الغربية. وهي ليست، ثانياً، تصنيعاً، بل هي صناعات تكميلية. وفضلاً عن ذلك، إذا أرادت اسرائيل أن تسيطر على المنطقة اقتصادياً، يُفترض أن تكون سلعتها رخيصة ومتطورة. والحال إن الصناعات المجلوبة من جنوب شرق آسيا ومن أوروبا متفوقة تكنولوجياً عليها. والصناعات الخفيفة الموجودة في البلدان العربية المحيطة أرخص وأقلّ تكلفة. هذا جانب من الموضوع. يبقى الجانب الآخر منه وهو المتعلق بمقاومة التطبيع: ما هو دور الأمة العربية في هذا. هل ستستهلك المجتمعات العربية الانتاج الاسرائيلي أم لا؟ هل ستُنشىء الدول العربية صناعات في اسرائيل أم لا؟ من هنا أقول إن العامل العربي هام جداً في هذا الباب، لأنه يستطيع أن يمارس المواجهة، وإلاّ في حالة تخلّيه عنا، فقد نتحول إلى جسر تمتد عبره اسرائيل إلى المنطقة العربية.

أما عن أن الإسلام قادم، كما قال الأخ المهدي، فمما لا شك فيه أن حضارة المنطقة حضارة إسلامية. الإسلام هو دين الجهاد. ولكن ما نراه ليس هو الإسلام الذي ننتظر. وأستثني من هذا «حماس»، وهي مجاهدة فعلاً؛ بينما عشرات من آلاف الشباب المسلم جندتهم أمريكا ليقاتلوا في أفغانستان، ولم يجنّد أحد منهم نفسه ليقاتل في فلسطين! نعم، الإسلام قادم، ولكن شعبنا لن ينتظر أكثر.

ابراهيم ابراش: في ما يتعلق بموضوع المال، سيكون من الظلم، ومن باب إساءة قراءة القضية الفلسطينية، اعتبار المسألة المالية هي السبب في ما جرى، بمعنى أنه لا يجوز القول: بما أن المنظمة تعرّضت لحصار مالي، فمن حقها أن تقوم بأية تنازلات بحجة الضائقة المالية! بالتأكيد، كان لهذا الحصار دور. لكن السؤال الأهم هو: لماذا جعلت المنظمة نفسها ـ طيلة هذه السنوات ـ رهينة هذا المال العربي؟ ولماذا قبلت أن يتحوّل الالتزام القومي تجاه فلسطين إلى مجرد التزام مالي؟ أعتقد أن المنظمة تدفع ـ الآن ـ ثمن هذا الخطأ، وهو جزء من خطأ أكبر يتعلق بفهم ضيّق وقصير النظر لشعار استقلال القرار الوطني الفلسطيني. وأصحاب هذا الفهم لم يتساءلوا: هل الشعب الفلسطيني قادر، بإمكانياته الذاتية، على تحرير فلسطين؟

الآن، لماذا تثار قضية الديمقراطية في ما يتعلق بالاتفاق؟ أعتقد أنه لو كان الاتفاق يمثل انجازاً وطنياً أو انتصاراً فلسطينياً لما أثار أحد قضية الديمقراطية. يمكننا أن نتفهم موقف القيادة الفلسطينية، ولكن الذي لا شك فيه أن الاتفاق لا يمثل انتصاراً بأي شكل من الأشكال. بل هو يجسد واقع الهزيمة العربية والهزيمة الفلسطينية. إن هذا الاتفاق الذي وُقّع مع المنظمة، ونظيره الذي وقع مع الأردن، والذي سيوقع ـ بالتأكيد ـ مع سوريا ولبنان، جاء بعد حرب ليكون بمثابة وثيقة استسلام. وسيكون من الخطأ أن يهلّل أي فلسطيني لهذا الاتفاق ويعتبره انتصاراً.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

إنه ليس أكثر من اعتراف من القيادة الفلسطينية بأنها لم تستطع ـ لأسباب عديدة ـ أن تلتزم الأهداف الوطنية ولا أن تحقق أكثر من هذا. هل كانت أمامها بدائل أخرى؟ هذا أمر آخر. أما الاتفاق، فليس انتصاراً بأي معنى من المعاني، ولا يمكن للمرء ـ حتى ولو تفهّمه ـ أن يراهن عليه. وعلى كل حال، إذا كان العرب والفلسطينيون قد انهزموا أمام اسرائيل في ساحة الحرب، فكيف يمكن أن ينتصروا عليها في المفاوضات؟!

بالنسبة إلى مساءلة الأخ عبد الإله للأخ واصف عن أسباب عدم عرض وثائق الاتفاق على المجلس الوطني الفلسطيني، أنا أعتقد أنه سواء عُرِض ـ وهذا مطلوب ديمقراطياً ـ أو لم يعرض، فإن الأمر سيّان؛ لأن الديمقراطية الفلسطينية نسبية جداً، وأقل من أن يجري تصديرها. ولأن المؤسسات الفلسطينية مسيطر عليها من قبل قيادة منظمة التحرير، شئنا أم أبينا. نعم، هناك تعددية تنظيمية، ولكن الأغلبية دائماً لحركة «فتح». ويمكنني أن أسمي النظام الفلسطيني بأنه نظام الحزب القائد. وإذاً، سواء عُرِض الاتفاق أو لم يعرض، فلا بدّ أن يحظى بالقبول.

في إطار موضوع الديمقراطية أيضاً، يبدو لي أن صيغة الاعتراف تمثّل نسفاً للديمقراطية. فالاعتراف الاسرائيلي كان اعترافاً بمنظمة التحرير. فلنفترض أن حركة «حماس» كسبت الانتخابات في الأرض المحتلة، هل ستلتزم اسرائيل اعترافها بمنظمة التحرير؟ يجب التفكير في هذا الاحتمال أيضاً.

خالد السفياني: أعتقد أنه علينا الانتقال إلى ما هو جوهري. إن الاتفاق صار الآن واقعاً قائماً. ومن باب حرصنا على قضيتنا الفلسطينية، ينبغي أن نصرّح بما يخالجنا من تخوّفات. ومع ذلك، فالسؤال الملحّ الآن، كيف الوصول إلى تحقيق الأهداف الوطنية الفلسطينية: إلى العَلَم، والهوية، وبطاقة التعريف التي تحدث عنها الأخ واصف؟ إن الاتفاق لا يضمن هذه الأهداف. فكيف يمكن مقاومة رغبة اسرائيل في تحويل الاتفاق إلى مناسبة لتصفية القضية الفلسطينية، وخصوصاً أن القضايا الجوهرية (العودة، حق تقرير المصير) غائبة من الاتفاق، فيما قضايا أخرى معلقة إلى مفاوضات قادمة؟ وماذا يمكن أن يحصل لو لم تُثبت منظمة التحرير حسن نيتها، في المرحلة الانتقالية، لاسرائيل؟

في اعتقادي، إن التقدم في تحقيق أهداف وطنية أعلى مما يقدمه الاتفاق، لا يمكن أن يحصل من خلال المفاوضات الفلسطينية ـ الاسرائيلية، وإنما من خلال الحفاظ على الثورة الفلسطينية. وهنا تثار مسائل تتعلق بالاعتراف، منها وقف الانتفاضة والتأديب، والسؤال هنا يصير كيف سيعالَج التناقض بين إرادة المقاومة لدى قسم من الشعب الفلسطيني وبين قيادة المنظمة والتزاماتها أو المجلس الذي سينبثق من انتخابات الأرض المحتلة؟ أطرح هذا، لأن النقطة السرية في الاتفاق هي ـ كما قال شفيق الحوت في تصريح أخير ـ هي الحرب الأهلية الفلسطينية. وعليه، فالمطلوب الآن أولاً، بذل كل الجهود والوسائل لتفادي ذلك، والحفاظ على خلاف ديمقراطي سلمي بين أطراف الثورة. وقد لا يضير الثورة أن يحاور جزء منها ويناضل جزء آخر في الساحة. وسيكون من الضروري عقد المجلس الوطني لا من أجل مناقشة القرار والتصويت عليه، وإنما لكي يناقش كل طرف الدور الذي عليه أن يقوم به في هذه المرحلة.

المهمة المطروحة ثانياً، هي الحيلولة دون قيام تطبيع بين الدول العربية والعدو. والتطبيع الآن ـ وخلافاً للتفاؤل الذي أبداه الأخ واصف ـ لا يمكن إلاّ أن يكون لمصلحة هيمنة اسرائيل، وإن دور الجماهير العربية هنا حاسم ومركزي. والحاجة أصبحت ماسة إلى الاضطلاع بمسؤولية تعبئة واسعة لهذه الجماهير لممارسة هذا الدور الذي عليه كل الرهان.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

واصف منصور ليس صحيحاً أن الاغلبية في المؤسسات الفلسطينية لفتح. ما لفتح في المجلس الوطني والمجلس المركزي هو ـ تقريباً ـ ما للمنظمات الأخرى نفسها. أما الاغلبية التي تحظى بها، فهي ناجمة عن أن معظم مسؤولي المنظمات الشعبية هم من فتح. أما أن تكون فتح تملك اغلبية، فهذا لا ينفي وجود معارضة من فتح، بدليل انه لما عُرض الاتفاق على اللجنة المركزية لفتح، وقف ضده كثيرون في اللجنة. وإذا كان الأخ خالد يعتبر أن المعارضة ضرورية، فأنا أقول إنها مطلوبة ويجب أن تكون، لأن الشعب الفلسطيني ليس قطيعاً، ولا بُورِكَ فينا إذا كنا نقول: نعم... فحسب.

عبد الإله بلقزيز: هل هذه المعارضة مطلوبة في الشتات، أم حتى في غزة وأريحا؟

واصف منصور: في كل مكان. لأن هذا الاتفاق اتفاق الممكن. وهو الحل السياسي وليس الحل الوطني. وأنا في هذا أتفق مع ما ورد في حديث الأخ ابراهيم ابراش. ولهذا فوجود المعارضة أمر طبيعي ومنطقي.

عبد الإله بلقزيز: ولكن، في رسالة الاعتراف التزم أبو عمار «فرض الامتثال» و «تأديب المخالفين».

واصف منصور: ما دام هناك احتلال، فإن الانتفاضة ستستمر. ولكن، عندما تنسحب القوات الاسرائيلية من منطقة ما، ضد من ستكون الانتفاضة؟ إنها ضد الاحتلال، وستستمر ضد الاحتلال...

ابراهيم ابراش: ضد المستعمرات مثلاً؟

واصف منصور: ضد الاحتلال أينما كان.

عبد الإله بلقزيز: ولكن المستوطنات ستظل تحت حماية قوات الاحتلال، كما ينص على ذلك الاتفاق.

واصف منصور: وجود المستوطنات موقت، وهو من الموضوعات المطروحة للتفاوض في المرحلة الثانية. إن وجود قوات الاحتلال على الأرض الفلسطينية مدعاة للمقاومة. ولا خير في الشعب الفلسطيني إن لم يقاومها. غير أننا سنحتاج إلى دور عربي رافد. إلى إعادة تجديد صيغة الجبهة العربية المساندة للكفاح الفلسطيني حتى لا نظل وحدنا أمام الاحتلال يستفرد بنا. ومع ذلك، أقول لكم: نحن لا نخاف من اسرائيل، فهي ليست متقدمة علينا. نحن الشعب الفلسطيني نملك من العلماء والمهندسين والأطر أكثر مما تملك. ولدينا ثقة بالنفس، وهي ثقة من قاوم اسرائيل وعرفها جيداً من الداخل وعرف كيف انها لم تستطع، بعد ٤٥ سنة، أن تخلق مجتمعاً متجانساً كما هو المجتمع الفلسطيني متجانس.

عبد الإله بلقزيز: باسم **مركز دراسات الوحدة العربية** ومجلة **المستقبل العربي**، أشكر لكم مجدداً تلبيتكم هذه الدعوة، وخوضكم حواراً حاراً عميقاً وصريحاً في هذا الموضوع □

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية